

فصل

في إبطال مذهب الثنوية

اعلم أن أصول مذهب الثنوية تنقسم إلى أصليين نذكر أحدهما في التعديل والتحوير وهو الكلام في الآلام وأنها قد تكون حسنة وقبيحة على ما رتبته في هذا الباب وأن الملاذ كالآلام في ذلك وأنه لا تضاد بينهما في الحقيقة . والكلام ٥ في ذلك وما يتصل به يذكر هناك إن شاء الله . والثاني الكلام في قولهم بالاثنتين وما يتصل به وهو الذي تقصد بيان فسادة الآن .

والأصل في هذا الباب ما قدمناه في صدر هذا الكتاب من حدوث/الأجسام ٢٠٦
لأنه إذا ثبت بما ذكرناه من الأدلة حدوثها بطل قولهم بقدم النور والظلمة لأنهما في الحقيقة أجسام . فإن قيل : ولم قلتم إنهما أجسام ؛ وإن ثبت ذلك فيهما ، فلم قلتم إنهما بمنزلة سائر الأجسام فيما يقتضى حدوثها ؟ قيل له : إن الثنوية لا تثبت من النور إلا هذا المعقول وإنما تعتقد فيه أنه كان لم يزل مبينا للظلمة ثم حصل بعضه ممازجا للظلمة ، وكذلك قولهم في الظلمة إنها هي هذه المعقولة وما جرى مجراها وإنما يظنون أن هذه الأعراض التي تثبتها غيرا للجوهر ليس بغير له ويجعلون العلم والفضل والملاذ راجعا إلى النور والموت والشر والفساد راجعا إلى الظلمة . فإذا ١٥ صح ما ذكرناه من قولهم صح ما قدمناه من أنهما أجسام وصفتهما صفة الأجسام المعقولة فيما يوجب حدوثها من كونها غير خالية من الأعراض وذلك يبطل ما سأل عنه .

فإن قيل : هلا قلتم إنهما كانا قبل الامتزاج بخلاف صفة الأجسام المشاهدة؛

لأنها إنما اختصت بالأعراض لحصول الامتزاج والصنعة والتركيب فيها ؛ ولم
تسكن من قبل كذلك ، فلا يمتنع أن تكون قديمة ؟

قيل له : إنا قد بينا أن كل موجود له حيز فلا بد من كونه مجاورا لمثله
أو مفارقا له ؛ فلا يجوز إذن أن يوجد خاليا من الأعراض . ولا بد للثنوية من
القول بذلك ؛ لأنهم يثبتون النور في عالمه بعضه مماسا لبعض وكذلك الظلمة في عالمها
وأكثرهم يثبتون آخر^(١) الظلمة مماسا لأول النور وإن كان منهم من يثبت بينهما
فرجة وخللا . وإنما يقولون إن المزاج الذي هو/ اختلاط أجزاء النور بأجزاء الظلمة
حدث بعد أن لم يكن . فإذا كان ذلك قولهم ، فقد صح ما قلناه من أنهما بمنزلة
هذه الأجسام فيما يوجب حدوثهما . وذلك يبطل قولهم بقدمهما .

والذي دعاهم إلى الخرافات التي حكيناها اعتقادهم نفى الصانع ووجدانهم أمورا
حادثه وتركيبات مختلفة فخطر لهم أن هذه الأمور كائنة من هذين الأصلين
فأثبتوها قديمين . وما قدمناه في إثبات المحدث للأجسام وأنه الذي يحدث الأمور
التي يختص بإحداثها يبطل قولهم .

فإن قالوا : إنا لا تثبت الأعراض التي زعمتم أنها تدل على حدوث النور
والظلمة فلا يصح ما أبطلتم به مذهبنا ، قيل لهم : قد دللنا من قبل على إثباتها
وحدوثها وأن الجسم لا يخلو منها ؛ فيجب صحة ما ذكرناه من حدوث هذين
الأصلين . على أنه لا بد لهم من إثبات الأعراض لقولهم بمزوجة النور للظلمة
وحصول التركيبات المختلفة ؛ لأنها لا يصح أن تختلف إلا المعاني فيها لولاها لم تكن
لتحصل بما هي عليه من الصفة دون سائر الصفات فلا يمكنهم القول بأنها ليست^(٢)

(١) آخر : أجزاء م ، خ .

(٢) ليست : — م .

غير الأجسام لأن هذه الأعراض يصبح أن تعدم مع بقاء الجسم . فيجب كونها غيراً لها . ومتى ساموا لنا ما ذكرناه وادعوا أنها ليست بغير للأجسام ، فهم منازعون لنا في العبارة ؛ والمضايقة فيها لا وجه له .

وبعد فإنهم يعتمدون في أصل المقالة على وجدانهم في العالم خيراً وشرّاً ونفعاً وضرّاً ولذة وألم وأنه لا بدّ من إثبات فاعل لها / ولا يصح كون فاعلها واحداً ٥ لتضادها ؛ وذلك يوجب عليهم القول بإثبات الأعراض ، وإلا لم يجب إثبات فاعل لذلك أصلاً . وكيف يصح أن يكون الفاعل للخير هو النور ، ولا يكون غيراً له ، والفاعل للشر هو الظلمة ، ولا يكون غيراً لها ؟ ولئن جاز ذلك ليجوزن القول بأن الظلمة ليست غير النور وأنه ليس في العالم أشياء متغايرة ، وهذا مما يُعلم بأول العقل فساد . وإذا ثبت أنه يلزمهم إثبات الأعراض التي هي الخير والشر ١٠ والألم واللذة وجب بوجوب ذلك إثبات الحركات والسكون والتأليف والاعتماد وسائر الأعراض ؛ لأن إثبات ذلك أظهر من إثبات الخير والشر . على أنهم يقولون : إن ما يؤدي إلى اللذة فهو في الحكم كأنه لذة ، فلا بد من أن يثبتوا غير اللذة والألم من الأعراض . وكل ذلك يصحح ما قدمناه .

وإذا صح حدوث الأجسام بطل قولهم بالأصلين ، وبطل بطلانه سائر ١٥ ما فرعوه عليه ويجب أن ينظر في جملة ما ادعوه مما لا يصح كونه مقدوراً لقادر لو لم يثبت حصوله بل علم نفيه . فالواجب إبطاله نحو قولهم بأنهما لا يتناهيان في سائر جهاتهما إلا في جهة تلاقيهما ونحو سائر ما أثبتوه من أسباب المزاج . فأما ما قد ثبت كونه وحدوثه مما قد علم بالدليل أنه فعل للقديم تعالى كخلق العالم وما يحيط به فيجب إضافته إلى القديم عز وجل . وفي ذلك سقوط ما يذهبون ٢٠ إليه من المزاج وأسبابه إلى سائر ما حكيناه من جهاتهم .

فأما ما يذهبون إليه من تقسيمهم / النور الأقسام التي ذكروها وإثباتهم ٢٠٧ ظ
أبا العظمة الذي يثبتونه ملك عالم النور وإثباتهم الأبدان والروح على ما حكيناها ،
فلا يخلو قولهم فيه من وجهين : إما أن يجعلوا صفة الروح وأبا العظمة غير صفة النور
أو يجعلوه بصفة النور ؛ فإن أثبتوه بصفته ، فما قدمناه يقتضي حدوثه كما يقتضي
حدوث النور وإن أثبتوه بخلاف صفته فيجب أن ينظر فيما أثبتوه من صفته
فإن كان معقولا كملوا بما يقتضيه قولهم فيه وقد بينا من قبل أن إثبات غير
القديم عز وجل قديما لا يصح وأن ما عداه يجب حدوثه ومتى لم يثبتوه على
صفة معقولة ، وجب إبطاله ؛ لأن ما لا يعقل لا وجه له حاجة في إبطاله .

على أن ما ذهبوا إليه من كونهما قديمين يبطل بما قدمناه من أن القديم قديم
انفسه فما شابهه في هذه الصفة فيجب كونه مثالا له فلو كانا قديمين على ما ذهبوا
إليه لم يصح ^(١) اختصاص أحدهما بصفة يخالف بها الآخر وعندهم أن صفة أحدهما
تخالف صفة الآخر وأن جنسهما مختلف وأن طبع أحدهما يخالف طبع الآخر
ويصح منه ما لا يصح من الآخر لطبعه . وكونهما قديمين يحيل اختلافهما في ذلك
أجمع ويوجب أن يصح من أحدهما ما يصح من الآخر من خير أو شر . وذلك يبطل
طريقتهم إلى إثبات الأضلين . ١٥

فإن قالوا : ألسنم تقولون في النور والظلمة إنهما من جنس واحد ولا يختلفان
في ذاتهما وإنما يختلف ما فيهما من الأعراض ؛ فكيف اعتمدتم في إفساد قولنا
على ما لا يصح عندكم ؟

قيل له : إنما قصدنا بما ذكرناه إبطال قولهم بقولهم لأنهم / متى قالوا بقدم ٢٠٨ و
النور والظلمة مع قولهم باختلافهما من الوجوه التي حكيناها عنهم لم يصح . ٢٠

(١) يصح : يحصل خ .

ومتى قالوا بأنهما من جنس واحد ويختلفان بالأعراض، لم يصح لهم القول بقدمهما فقد
جمعوا بين مذهبين لا يصح الجمع بينهما فيجب عليهم العدول عنهما إلى القول الصحيح.
ومما يبطل ما ذهبوا إليه أن الدلالة قد دلت على أن للحى صفة يختص بها
ويتبين بها من غيره وهو صحة كونه مدركا للمدركات وصحة كونه عالما قادرا ؛
وقد علمنا أن النور على ما هو عليه لا يصح كونه حيا ولا يمكن أن يثبت حيا ،
لأن الطريق إلى إثبات الحى حيا لا يصح فيه . وكذلك القول فى الظامة ، ولا فرق
بين من أثبتهما حين وبين من أثبتهما مختارين ومريدين أو أثبتهما بصفة الحى منا
وإن لم يكن ذلك معقولا فيهما ، وقد ثبت أن الحى منا يحتاج إلى بنية مخصوصة
وأحوال يحصل عليها ليصح كونه حيا ويستحيل فى الجوهر المنفرد ذلك . وقد علم
أن أجزاء النور والظامة فى حكم المفترق فلا يصح أن يكون لجملة منها من الحكم
ما ليس لغيرها حتى يدعى كونها حية . وفى ذلك إسقاط قولهم بالتثنية ، لأنهم إنما
تطرقوا إلى القول بذلك لظنهم أن الخير والشر لا بد لهما من فاعل حى فلا يصح
مع تضادهما كون فاعلها حيا واحدا . فإذا بطل بما قدمناه كونهما حين فاعلين ،
فقد بطل أصل هذه المقالة .

ومما يبين إبطال قولهم إن القادرين فيما بيننا قد ثبت أنه يقع من بعضهم
الخير ومن بعضهم الشر / فلا بد على مذهبهم من القول بأن من يقع منه الخير
نور ومن يقع منه الشر ظامة .

وقد علمنا بطلان ذلك ؛ لأن القادر هو الإنسان بكأله دون أجزائه من
حيث يتصرف بإرادة واحدة وداع واحد . وقد ثبت أنه يقع منه الخير والشر
والحسن والتبجح والعلم والجهل . وفى هذا إبطال قولهم بالأصلين ، على أنه يجب على
قولهم أن يجوزوا أن يفعل الخير منا سائر أصناف الخير لأنه متى فعل ضرا من

الخير علم أنه من جهة^(١) النور فيجب أن يصح منه سائر ضروب الخير كما يصح من النور لأنهم لا يمكنهم القول باختلاف النور فيما يصح منه لأن ذلك يوجب إبطال قولهم بالتثنية ويلزمهم عليه القول بإثبات ثالث ورابع من الأصول . وإذا ثبت ذلك فيجب أن يصح ممن وقع منه الخير أن يفعل سائر ضروب الخير ؛ وهذا يوجب أن يصح^(٢) من أحدنا أن يفعل الفعل وسائر ضروب العلم وسائر الأفعال الحسنة من شهوة ولذة وروائح طيبة ، وتعذر ذلك يقتضى فساد ما ذهبوا إليه .

على أنه يجب على قولهم أن لا يصح خروج من وقع الخير منه من أن تصح منه ضروب الخير دائما ؛ لأن عندهم أن النور يفعل الخير بطبعه ؛ وقد علم أن طبعه لا يصح أن ينقلب عما هو عليه . فيجب أن لا يصح خروج من صح منه الخير من أن يصح ذلك منه دائما . فإن هم ارتكبوا ذلك ، وقالوا يصح ذلك منه دائما ، وإن كان في المعقول خلافه ، لم يمكنهم إثبات صفة محددة / ولا زوال صفة لموصوف ويجب أن يثبتوا المتحرك متحركا أبدا وكذلك الساكن . وفساد ذلك ظاهر ويوجب عليهم إبطال القول بأن المزاج يحدث بعد أن لم يكن وأن التباين يزول بعد كونه . فإذا بطل ذلك ، صح ما ألزمناهم .

على أن الأصلين لو كانا قديمين حين فاعلين بطبعهما أو لوجود معنى أو باختيار مختار . وقد علم أن ذلك لا يصح عندهم لوجود معنى ولا باختيار مختار ؛ لأن ذلك يوجب إثبات ثالث ورابع ويوجب إبطال كونهما أصليين مدبرين إلى القول بأنهما فرعان مدبران . وإن كان تباينهما^(٣) لطبعهما ، فيجب أن لا يصح حلول المزاج ؛ لأن الشيء لا ينقلب طبعه أصلا ولا يصح منه خلاف ما يوجبه طبعه . وقولهم بالمزاج يوجب فساد مذهبهم .

(٢) أن يصح : - م

(١) جهة : جوهر خ

(٣) الأصل : يباينهما .

فإن قالوا : إنهما لطبعهما كانا متباينين ثم امتزجا باختيار الظلمة وقصدها عالم النور أو باختيار النور أو وقع ذلك اتفاقا من غير قصد ، قيل لهم : إن طبع الشيء لا يتغير عما يقتضيه باختيار المختار ، فكيف يصح ما ذكرتموه ؟ وبعد ، فإنه لا يصح أن يختار كل واحد منهما إلا ما يصح في طباعه ، وطبعهما يقتضى التباين ، فكيف يصح حصول المزاج منهما باختيارهما ؟

فإن قالوا : حصل المزاج بينهما من غير قصد وعلى وجه الاتفاق أو بالخط ، قيل لهم : إذا لم يصح أن يتغير الشيء عن طبعه بقصد القاصد ، فبأن لا يصح ذلك بالاتفاق أولى . ألا ترى أن قلب الأجناس والجمع بين الضدين والجمع بين الجوهرين في مكان واحد لم يصح بقصد القاصد/ كان بأن لا يصح ذلك اتفاقا أولى ؟ ٣٠٩ ظ

- فإن قالوا : حدث المزاج بينهما لطبعهما في وقت المزاج وكانا من قبل متباينين لطبعهما في تلك الأوقات ؛ قيل له : إن طبع الشيء لا يتغير بالأوقات ؛ فكيف يصح ما ادعيتاه ؟ فإن قال : أليس يصح عندكم من القادر الفعل في حال دون حال ؛ وقد يفعل الأشياء المتضادة في الأوقات ؛ فهلا صح ذلك في المزاج والتباين ؟ قيل له : إنه لا يتمتع في القادر ذلك ؛ لأنه يفعل باختياره عندنا ؛ وأنت تقول إن ما يقع منهما يقع بالطبع ، فيجب أن لا تتغير حالهما في ذلك . على أنه لا يمكنهم القول بأن التباين يقع بالطبع لأن ما يقع بالطبع لا بد من كونه متجددا حاصلًا بعد أن لم يكن وإلا لم يكن بأن يقع بالطبع أولى من أن يقع الطبع به . وذلك يمنعهم من القول بأن التباين حاصل بطبعهما .

ويبين أن ذلك لا يصح لهم أن عندهم أن طبع الظلمة يقتضى ضد ما يقتضيه طبع النور ، ولذلك أوجبوا تباين^(١) الأصلين من حيث اختلف عندهم الخير والشر . ٣٠

(١) تباين : إثباته م .

والتباين جنسه واحد إذا لم يقل في التباين إنه ألا كوان ، فكيف يصح أن يقال إن ذلك يجب بطبعهما ؟ فإذا لم يصح ذلك فيجب أن يكون طبعهما إنما يوجب الامتزاج لأنه حادث ، ولو أوجبه ، لم يكن امتزاجهما في بعض الأحوال أولى منه في حال أخرى ، لأن ما لا يقع باختيار مختار لا يصح أن يختص به في حال دون حال . على أن النور الذي مازج الظلمة ليس بأن يجب ممازجته / له بطبعه ٥ أولى من سائر النور ، لأن جوهر الكل جوهر واحد ، وهذا يبطل قولهم أن بعض النور مازج الظلمة دون بعض ويوجب عليهم القول بأن جميعه قد مازج الظلمة ، وذلك يستحيل على قولهم إذ كان أجزاء النور لا نهاية لها في جهاتها الخمس . على أن ما يقع منهما من الخير والشر بطبعهما يجب كونه غير متناه وإذا لم تنناه أجزاؤهما وحدوث ما لا نهاية له يستحيل لما بيناه في تناهي الحركات . على أن الخير قد تختلف ضروبه ^(١) ؛ فلم صار لطبع النور بأن يقع ضرب منه أولى من ضرب ؟ وذلك يوجب أن يكون جميعه ضربا واحدا ، وفساد ذلك ظاهر . وقولهم يقتضى خلافه ، لأنهم يجعلون الصدق والعلم والفعل والعقل واللذة من النور ، وذلك مختلف الضروب على ما بيناه .

١٥ على أن ما نعلمه من حال الواحد منا من أنه يفعل الخير والشر في حالين بل في حال واحدة يبطل ما يذهبون إليه . ولا يمكنهم أن يدعوا أن الخير يقع من غير من يقع الشر منه والحسن ^(٢) يحدث من غير من يحدث القبيح منه ، لأن الجملة الحية القادرة الفاعلة واحدة ، وهي وإن كانت كثيرة الأجزاء ، فهي في حكم الشيء الواحد ، فلا يصح أن يكون الواقع منهما يقع من بعضهما .

(٢) الحسن : ما يحسن م .

(١) ضروبه : صورته م .

ولا يصح لهم التعلق بما يذهب إليه من خالفنا في الإنسان ، لأن هؤلاء إنما
تم لهم ما قالوه لأنهم يعملون الحى جزءاً من القلب أو جسماً منبسطة ، ويعملون
الظاهر هيكلًا / له وظرفاً ولا يثبتونه حياً . والشوية تثبت جميع ذلك حياً .
فتعلقهم بذلك في دفع ما ألزمنهم لا يصح .

- على أن الدلالة التي دلت على أن القادر يقدر على الشيء وضده ، ويقدر
على الخير والشر تبطل ما يعتمدون عليه في هذا الباب . وقد بين شيوخوا ،
رحمهم الله ، أن الظامة قد تؤدي إلى الخير والشر ، وكذلك النور ، لأن ظامة
الليل قد تكون سببا لوقوع الواحد في البئر^(١) ونزول الضرر العظيم به وسببا
لاستتار الآخر بالظامة وتخلصه من مكروه ظالم وقتله . وكذلك نور النهار وضوؤه^(٢)
قد يكون سببا لظهور من يطلبه العدو فيؤدي ذلك إلى قتله ولنجاة الواحد من
مهلكة وقع فيها . فقد صح كون كل واحد منهما سببا للخير والشر . وذلك
يبطل أصل قولهم ، ولا يمكنهم القول بأن ما هو سبب للأمرين ليس بنور
ولا ظامة ، لأن ذلك يوجب ترك المذهب ، ولأن الأمر الواحد إذا صح كونه
سببا للأمرين ، فهلا صح من النور أو الظامة وقوع كلا^(٣) الأمرين . وكذلك القول
في نظائر هذه المسألة ، نحو أخذ اللص مال غيره ، لأن ذلك سبب لفرح اللص
وسروره وانتفاعه به وسبب لضرر ذلك في صاحبه . وكذلك القول في استرجاع
المالك المال ممن غصبه وسرق منه . وكذلك القول في قتل الرجل ولد غيره
إذ شفى غليله^(٤) بقتله ولحق قلب أبيه الغم العظيم بذلك ، ونظائر ذلك تكثر ،
والسؤال عليهم في جميعه على حد واحد .

وقد / ألزمهم شيوخنا القول بجواز كون الفاعل للخير والشر واحدا كما أن
الفاعل للحركة والسكون والتأليف والاعتماد فاعل واحد. فإن قالوا : اختلاف الخير
والشر والعدل والجور يوجب اختلاف الفاعلين ، قيل له : إذا لم يوجب اختلاف
الأجناس التي ذكرناها اختلاف الفاعلين ، فكذلك اختلاف الخير والشر
لا يوجب ذلك . ولا يمكنهم القول بأن اختلاف أجناس الأفعال يوجب اختلاف
الفاعلين ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يثبتوا من الفاعلين المختلفين بعدد أجناس الأفعال .
وفي ذلك هدم القول بالأصلين . فإذا لم يوجب اختلاف ذلك اختلاف الفاعلين ،
فكذلك اختلاف الخير والشر .

ومتى قالوا : لا تثبت الأعراض ، فلا يلزمنا ما قلتموه ، قيل لهم : قد ثبت
بالدليل وجود الأعراض ، فلا وجه لقولكم بنفيه . وبعد ، فإذا أوجبتم لاختلاف
الخير والشر فاعلين مختلفين وإن لم تثبتوها عرضين ، فأوجبوا مثله في اختلاف
الأجناس ، وإن لم تكن أعراضا .

على أن كون الشيء خيرا وشرًا يبنى على اختلاف صفته ، وقد يكون جنسه
جنسا واحدا ، لأن اللذة من جنس الألم ، وإنما تختلف حالهما بالشهوة ونفور
النفس^(١) . ولذلك يَألم أحدهما بإدراك ما يلتذ به صاحبه وقد يَألم بالشيء ويلتذ
بمثله في حالين . ونفس ما تقع له لذة إذا كان في جسمه جرب قد يكون ألامتى
لم يكن في جسمه ذلك . فإذا صح أن جنسهما جنس واحد ، فإن أوجب اختلاف
الفاعلين فبأن يوجب اختلاف الأجناس اختلاف الفاعلين أولى . ومتى لم يوجب
ذلك في الأجناس المختلفة ، فبأن لا يوجب فيما ذكرناه من الخير والشر أولى .
وبعد فتى صح وقوع الجنس والجنسين من الفاعل الواحد ، والخير والشر

(١) حالهما بالشهوة ونفور النفس : حالهما في الشهوة ونفور الطبع

قد يرجعان إلى الجنس الواحد ، فيجب صحتهما من الفاعل الواحد ، وفي ذلك إبطال ما قالوه . ومتى صح كون الواحد مناهيا بالشئ جاهلا بغيره ، مریدا للشئ كارها لغيره ، وإن كان الموصوف واحدا ، فهلا صح أن يقع منه الخير والشر ، وإن كان الموصوف واحدا ؟ فإن قالوا : إذا استحال كون المتحرك ساكنا ، والمجتمع مفترقا ، والنافع ضارا ، والمؤلم ملذا ، واستحال كون الموجب للتسخين موجبا للتبريد ، والموجب للتسويد موجبا للتبييض ، فهلا قلتم باستحالة كون الأصل الواحد ملذا مؤلما وخيرا شريرا ؟ قيل له : إنما استحال كون المتحرك ساكنا ، لأن ما به يتحرك ويسكن يتضاد على المحل ، فذلك لا يصح ذلك فيه ، واستحال كون الجسم مجتمعا مفترقا لمثل ما ذكرناه الآن ، لأن الاجتماع ، وإن كان لا يضاد الافتراق على الحقيقة ، فهو يضاد ما يحتاج الاجتماع في الوجود إليه من المجاورة ، فذلك استحال ذلك فيه . وأما كون النافع ضارا ، فلا يمتنع في حين وفي حي واحد في حالين ، لصحة اختلاف الشهوة والنفور فيهما . وأما في الحى الواحد في حالة واحدة فيستحيل لأمر يرجع / إلى استحالة كونه مشتتيا له ونافر الطبع عنه .

٢١٢

وكذلك القول في كون الشئ الواحد مؤلما ملذا . فأما المعنى الواحد فإنما لا يصح كونه موجبا للتسخين والتبريد ، لأن ما يسخن الشئ به من الحرارة يضاد ما يبرد به من البرودة ، فذلك يستحيل كون الشئ الواحد موجبا لتسخين الجسم وتبريده . هذا هو الأصل في التبريد والتسخين ، وإن كان يستعمل في التعارف التبريد في الثلج ، إذا علت ^(١) أجزاؤه على الماء وغيره ، والتسخين في النار إذا غلبت أجزاؤه على ما يسخن بها ، وعلى هذا الوجه يستحيل في الشئ

٢٠

(١) علت : غلبت خ .

الواحد أن يسخن ويبرد ، لأنه يستحيل أن يوجب اختلاطه بالماء كلاً^(١)
الأمريين لاستحالة كونه على كلاً^(٢) الصفتين .

فأما ما يوجب التسويد فإنه يستحيل أن يوجب التبييض لكون الموجب
لهذين الأمريين ضدّين ؛ ومن حق ما أوجب الصفة إيجاب العلل للمعلول أن
يقتضى تضاد موجه تضاده .

وليس كذلك حكم الفاعل للخير والشر ، لأنه يفعل ما يفعله باختياره ،
لأن ذاته توجب ذلك إيجاب العلل للمعلول . فغير منكر أن يكون الفاعل
الواحد يفعل الخير والشر .

واعلم أن الخير والشر لا يتضادان على الفاعل ولا على الجملة الواحدة الحية
ولا على المحل . فلا وجه يمنع من كون الفاعل فاعلاً لهما جميعاً في حال واحدة .

يبيّن ذلك ما قدمناه من أن نفس اللذة قد تكون ألماً ولا يمتنع / أن يجتمع في
المحل الواحد ما يلتذ به أحد الحيتين ويألم به الآخر من الطعم والرائحة ، ولا يوجب
سائر ما يلتذ به ويألم به الحي مناً حالاً ؛ فيقال إنه يتضاد عليه . فقد ثبتت صحة
ما قدمناه . وإنما لا يصح من الفاعل الواحد أن ينفع نفسه أو غيره بالشئ الواحد
ويضرها به لما قدمناه من أن ذلك يؤدي إلى كونه مشتبهاً للشئ ونافر الطبع عنه ؛
وهذا يستحيل . هذا لو كان الخير هو اللذة والشر هو الألم على ما يظنونه ،
فكيف والخير عندنا هو النفع الحسن ، والشر هو الضرر القبيح ؛ ومتى أجرى
هذا الوصف على ضرر حسن فعلى وجه المجاز . فإذا صح ذلك ، ثبت أنه
لا تضاد بينهما في الحقيقة على كل وجه .

فإن قيل : إن وقوع الخير والشر من الفاعل الواحد يوجب كونه خيراً شريراً ،
وذلك يستحيل ، قيل له : إنه لا يمتنع وقوع ذلك منه ، ويوصف بكلاً الصفتين

(١ و ٢) الأصل : كلاً .

على جهة الاشتقاق كما يوصف بأنه محرك مسكن بفعل الحركة والسكون في محايين .
فإن قيل : فهذا يوجب أن يصفوه بأنه عادل جائز : فإذا استحال ذلك ،
بطل ما قلتموه ، قيل له : إنه لا يتمتع وصفه بذلك على جهة الاشتقاق
على ما قدمناه .

على أن التوبة لا يصح تعلقها بذلك ؛ لأنها إن كانت لأجل ذلك تمنع من
كون الخير والشر واقعا من واحد ، فيجب أن تجيز وقوعه منه في حالين ، وإن
منعته في حالة واحدة . وهذا في أنه يبطل قولهم كالقول بصحة ذلك منه في
حالة واحدة .

٢١٣ و

فإن / قيل : فيجب على هذا أن يستحق الفاعل الواحد الذم والمدح في
وقت واحد ؛ وإذا استحال ذلك ، علم استحالة وقوع الخير والشر من فاعل واحد ،
١٠ قيل له : متى فعل الخير والشر ، فإن استويا في القدر ، لم يستحق مدحا ولا ذما ؛
لأن المستحق عليهما قد حصل فيه الإحباط والتكفير ، على ما نبينه في الوعيد ،
وعلى ما نعلقه من حال المسئء إلى غيره والمحسن إليه ، إذا عادل إحسانه إساءته ؛
وإن كان أحدهما أزيد ، كان بما يستحق عليه من مدح أو ذم أولى على ما يعلقه
من حال الجامع بين الإحسان إلى غيره والإساءة إليه .

١٥

وما ذكرناه من أن الفاعل الواحد قد يفعل الخير والشر إنما أشرنا به إلى
الفاعل من لأنه موضع الخلاف ؛ فأما القديم تعالى ، فإنه يتعالى عن فعل الشر في
الحقيقة . فأما الآلام ، فإنه عز وجل قد يفعلها على وجه يحسن عليه بأن تكون
مستحقة كالعقاب الذي يفعله في الآخرة أو يأمر بتعجيله في الدنيا ، وكالأمراض
التي يفعلها للاعتبار بشريطة التعويض ، ولا يفعل المضار لدفع ضرر عن المضرور
٢٠ فيقدر به على إزالة الضرر عنه من غير ضرر . فليس لأحد أن يتعصب بما ذكرناه

على سبيل الإطلاق من أن الفاعل قد يفعل الخير والشر بأن يحمل ذلك منا على أنا أردنا به القديم سبحانه . على أن الواحد منا قد يفعل الحسن والقبیح في حالة واحدة ، وقد يسيء ويحسن في حالة واحدة ، وإن لم يحسن أن يذم ويمدح في حالة واحدة ؛ فحمل أحد الأمرين على صاحبه لا يصح / وقد ألزمهم شيوخوا ، ٢١٣ ظ
 ٥ رحمهم الله ، القول بقبح الأمر والنهي والذم والمدح مع علمنا بحسنهما في القول . وذلك أن الأمر على قولهم إنما يحسن للنور لأنه الذي يقع منه الخير ؛ والنهي لا يصح إلا للظلمة ، لأنها تختص بفعل القبيح ؛ وهما جميعاً مطبوعان على الخير والشر لا يصح منهما إلا نفاكاً منه ؛ فيجب قبح أمرهما ونهيهما كما يقبح في رجلين رُميا من شاهر في حال نزولهما في الجو أمر أحدهما بالنزول ونهي الآخر عنه ، لما كان النزول فيهما مما لا يصح لهما الامتناع منه . وإذا قبح الأمر والنهي ، قبح الحمد والذم لما له قبح الأمر والنهي .

وهذا الكلام في الديانة في النهي والذم خاصة ؛ لأن عندهم أن الظلمة موات لا تعلم ولا تعقل ؛ فيجب أن لا يحسن نهياً لأمرين : أحدهما أنه لا تعقل النهي ولا تعلمه . والثاني أن الشر يقع منها بطبعها . ولا فصل بين من أجاز النهي عن الشر مع هذا القول وبين من أجاز نهى الجماد وأمره وأمر الزمّن بالسعي ونهى الإنسان عن الطيران في الهواء . فقد صح أن هذا (١) واضح السقوط . ١٥

فإن قالوا : إن النور وإن وقع الخير منه بطبعه فقد يصح أن يتصرف من خير إلى خير ؛ لأن ضروب الخير كثيرة ؛ فلا يصح ما ألزمناه (٢) ، قيل له : إن جنس الخير عندكم جنس واحد ؛ لأنكم إن قلتم باختلافه لزمكم إثبات فاعلين له

(١) فقد صح أن هذا : وهذا خ .

(٢) ألزمناه : ألزمناؤه خ .

مختلفين ، وإن كان فاعله واحدا ، فيجب صحة كون الفاعل للخير والشر واحدا ، وإذا صح أنه جنس واحد ، صح ما / قدمناه على أنه إن ثبت أنه يختار خيرا على خير ، فهلا صح أن يختار خيرا على شر ؟ وذلك يبطل قولهم إنه لطبعه لا يفعل إلا الخير . على أنه كان يجب ، على مذهب المنانية ، أن يكون حسن أمرنا للنور حسن أمرنا للواحد منا ، بل كان يجب أن يكون للأمر بالحسن الذي لا يرتاب بحسنه ٥ هو أمر هذه الأنوار المضيئة دون الواحد منا ، لأنه لا أحد منا إلا وهو متمزج من الأمرين . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد ما يذهبون إليه .

وقد ذكر في الشرح ^(١) أن الثنوية لا تخلو من أحد أمرين : إما أن يجعلوا النور والظلمة مدبرين للعالم ، ويجعلون العالم معنى ثالثا على ما ذهب إليه المرقيونية ، فيكون وجه كلامهم إن تكلموا في حدوث العالم ونفى المدبرين القديمين بما تقدم ١٠ من كلامنا ، أو يقولوا في العالم إنه مزاج من النور والظلمة ، وليس بمعينين غير العالم ، فما دللنا به على حدوث الأجسام يبطل مذهبهم .

والذي حكاه ^(٢) عن المرقيونية لا يصح ، لأنهم لا يذهبون إلى أن العالم أصل ثالث . لأن من قولهم إنه مزاج من الظلمة والنور ، والأصل الثالث على ما حكيناه عنهم ، ولا يثبتون الأصل الثالث مدبرا لهما جميعا ، بل من قولهم إن النور أعلى ١٥ حالا منه ، وإنه يدبره ويخلصه من الظلمة . والذي ألزمهم من أن ما ذكرناه من حدوث الأجسام ونفى قديم ثان يبطل قولهم فقد بينا صحته فيما تقدم .

وقد ألزمهم الساف ، رحمهم الله ، مسائل بينوا بها انتقاض قولهم . فما ألزمهم أن قالوا لهم : حدثونا عن القائل إنه ^(٣) ظالم شرير باغ / على النور ، من هو ؟ فإن قالوا : النور ، لزمهم إضافة الكذب إليه ، لأنه عندهم بالضد من هذه ٢٠

(١) لعل المقصود شرح الأصول الخمسة .

(٢) هذا يستبعد أن يكون المرح المذكور من تأليف القاضي . (٣) إنه : أنا نحن .

الصفات ، وإن قالوا : هو الظالم ، قيل لهم : أفصدق فيما قاله أم كذب ؟ فإن قالوا : صدق في قوله ، أضافوا الصدق إليه ، وعندهم أن الصدق والعلم من النور ، وإن قالوا : كذب ، قيل لهم : فيجب أن لا يصح من أحد أن يصدق في هذا الخبر على وجهه .

٥ ويجب إذا قال : إني قتلت النفس المحرمة ، أن لا يكون صدقا منه أيضا . ولا فرق بين من أنكر ذلك وبين من أنكر وجود صدق في العالم . ويجب أن يكون من أظهر مذهب الثنوية قَتَلَ عليه ظلاما ، لأن إظهاره عليه أعقبه القتل ، والحق يؤدي إلى القتل . فإن قالوا : إنه وإن صدق في هذا القول ، فمن حيث قصد بالصدق الاستهزاء ، كان مذموما ، قيل لهم : إن الصدق لا يجوز أن يقيح عندكم لمعنى ، كما لا يصح أن ينقلب الخير شرا والخير شريرا ، فالتعلق بما ذكرتموه لا يصح .

١٠ ومما ألزمهم أن قيل لهم : خبرونا عن نفي أن يكون ثنويا ولعن أهله ، وتبرا منهم ، ثم قال بذلك على وجه يعرف قصده فيه من هو ؟ فإن قالوا : إنه النور ، أضافوا إليه الباطل ، وإن قالوا : إنه الظامة ، أضافوا إليها الحق ؛ وذلك ينقض مذهبهم .

١٥ ومما سئلوا عنه أن قيل لهم : خبرونا عن قتل ثم ندم وتاب من هو ؟ فإن قالوا : إن القاتل في الحقيقة لا يجوز أن يندم ويتوب ، قيل لهم : فيجب أن تكون هذه التوبة قيحة ؛ لأنها ندم على غير ذنب ، بل ذلك مما لا يكاد يقع من عاقل ، لأنه مع علمه أنه لم يقدم على جرم لا يصح أن تقع منه التوبة . وعندهم أن النور يعلم من نفسه أنه لا يقدم على القتل فإذن لا يصح وقوع التوبة منه (١)

و٣١٥

(١) التوبة : الندم خ .

فإن قالوا : إن التائب جزء من الظلام غير القاتل ، والتوبة قبيحة منه ، قيل له :
إن القاتل يعلم من نفسه في حال القتل أنه القاصد إلى القتل ، ووقع ذلك بحسب
قصده . ويعلم في الثاني أنه النادم ، وإذا كان الحال هذه ، فلا فرق بين من قال
إن القاتل لا يصح أن يكون تائباً وبين من قال إن المتحرك لا يصح أن يكون
ساكناً في حال أخرى ونفى كون الشيء الواحد قائماً قاعداً مجتمعاً مفترقاً
في حالين .

وبعد ، فإنه يجب إذا قال القاتل : إني تائب من كل قتل كان مني ومن كل
فساد أن يسكون ذلك من فعل القاتل لا محالة ، لأنه لم يعين ما تاب منه ، فلا يصح
أن يعترض فيه بما تقدم . فإن قالوا : إن التوبة وقعت من القاتل في الحقيقة وهو
النور ، فقد أضافوا القتل إليه ، وذلك ينقض مذهبهم . وإن قالوا : إنه الظلمة ،
فقد أضافوا التوبة إليها ، وفي ذلك نقض المذهب .

ومما سئلوا عنه أن قيل لهم : خبرونا عن المعتذر من جرمه ، من هو ؟ فإن
قالوا : غير الجرم ، كلوا فيه بما قدمناه . وإن قالوا : إنه الجرم ، لم يخل من أن
يكون النور ؛ فذلك يوجب إضافة الجرم إليه ، أو الظلمة وذلك يوجب إضافة
الاعتذار إليها . وفي ذلك نقض مذهبهم . وقد قال بعضهم : إن المعتذر غير الجرم
وهو بمنزلة من جنى غلامه على غيره فاعتذر إلى المجنى عليه من جنابة غلامه أو بمنزلة
الراكب للدابة إذا رحمت رجلاً فيعتذر إليه من ذلك أو بمنزلة اعتذار
الوالد من جنابة ولده ، فيقال لهم : إن من ذكرتموه / ليس يعتذر من
فعل غيره في الحقيقة وإنما يتوجع مما لحق المجنى عليه ويورد عليه ما هو بصورة
الاعتذار تطيباً لنفسه . وكل عاقل يفصل بين هذا الصنيع وبين الاعتذار في
الحقيقة . وبعد ، فإن هؤلاء إنما حسن ذلك منهم ؛ لأن تلك الجنابة قد أتيت عن

تقصير كان منهم في تأديب الغلام والولد وفي سوق الدابة ، من حيث كانوا هم
المصرفين للعجاني ، فيصير الفعل الواقع منه كأنه واقع منهم . ولذلك لا يصح أن
يعتذر الرجل من جنابة من لا تعلق بينه وبينه على وجه . ولا يمكن أن يقال ذلك
في اعتذار الظامة من جنابة ظامة أخرى ، لأنها ليست بمصرفة لتلك الظامة ولا لها
بها تعلق ، ولا يصح أن يقال ذلك في اعتذار النور من جنابة الظامة ، لأنه لا تعلق
بينه وبينها^(١) ، ولأن النور الممازج كالمأسور للظامة ؛ ولذلك إذا تمكن من
الخلاص تخلص من الظامة ، فالظامة كالمستولية عليه لا أنه مستول عليها ، فيجب
أن يكون اعتذاره من فعلها بمنزلة اعتذار الوالد من فعل ابنه ، والغلام من فعل
سيده . والمثال الذي يليق بذلك ضد ما قالوه .

١٠. ومما سئلوا عنه أن قيل لهم : خبرونا إذا علم الإنسان أنه قد جار على زيد
اليوم وأساء إلى خالد بالأمس ، أليس ذلك علم في الحقيقة ؟ فإن أبوا ذلك ،
قيل لهم : فما أنكرتم أن من علم أنه عدل على غيره وأحسن إليه أنه^(٢) يصح أن
يكون عالماً في الحقيقة ، وذلك يؤدي إلى أن لا يكون في العالم علم^(٣) بفعل قد
فعله على وجه من الوجوه ؟ ولا فرق بين من قال ذلك / وبين من قال إن
الذي حضر اليوم غير الذي غاب بالأمس ، والذي سكت الآن غير الذي تكلم
من قبل ، والذي التحى غير الذي كان أمرد من قبل ، والذي فارق مكانه غير
الذي كان فيه ، وذلك أعظم من مذاهب أصحاب التجاهل .

فإن قالوا : لو جاز أن يكون الذي أساء هو الذي أحسن ، لصح أن يكون
المبرّد هو المسخن ، قيل لهم : لو صح أن يكون المتكلم هو الذي كان ساكناً

(١) وبينها : وبينه م .

(٢) أنه : لا خ .

(٣) علم : عالم خ .

والمتحرك هو الذي كان ساكناً، لصح أن يكون المبرد هو المسخن، فإن لم يوجب ما عارضناكم به ذلك، لم يوجب ما ذكرتموه. وبعد، فإن ما أنكروه أظهر مما استشهدوا به، لأن العلم بأن الذي أخذ مال غيره وظلمه هو الذي كان قد أحسن إليه من أوائل العقل يعرفه أحدنا من نفسه ومن غيره، فالعلم بأن المسخن لا يصح أن يكون مبرداً ألطف منه، فمن أنكر الأوضح، لم يمكنه ^٥ التعلق بالأخفى ^(١)، وكان كمن ^(٢) يناظر أن يلزمه ارتكاب الأمرين والتسوية بينهما. وبعد، فإن المسخن لا يمتنع أن يكون هو المبرد في حالين، فيجب أن يجوزوا كون المحسن اليوم هو المسيء بالأمس، فقد صح لزوم ذلك لهم على كل حال.

ومما يبين فساد قولهم أن الحوادث فيها لذة محضة وألم محض وفيها ما يؤدي إلى أحدهما وفيها ما يؤدي إليهما جميعاً، فيقال لهم: أليس قد يؤدي الشيء الواحد إلى لذة وغم وسرور؟ فإن أبوا ذلك، بين لهم ما لا يحصى كثرة من أمثله نحو من غصب رجلاً مالا فسرّ بأخذه وانتفع واغتم الآخر المغصوب منه بذلك وألم إذا كان محتاجاً إليه. وكذلك استرجاع المغصوب منه ماله، ومثل مرض الغاصب وضعفه/ عن منع المغصوب منه عن أخذ ما غصب منه؛ لأن ذلك يسر المغصوب منه ويغم الغاصب، ومثل الخبر عن المطلوب أنه في الدار؛ لأن ذلك إذا كان صدقاً، أدى إلى سرور الطالب لقتله لشفاء غيظه وإلى ضرر المطلوب وغم به من حيث يؤدي ذلك إلى قتله، ومثل الطعام الذي يضر العليل أكله وينفع الصحيح، وكذلك إدراك الرائحة، ومثل الضوء الذي يتأذى به من يريد الاستتار عن عدوه وينتفع به طالب الطريق، ومثل الحر الذي يتأذى به المحرور وينتفع به المقرور، والبرد الذي يتأذى به

ظ ٢١٦

١٥

٣٠

(١) الأصل: بالأخفا. (٢) كمن: لمن م، خ.

المقروور وينتفع به المحرور ، ونظائر ذلك تكثر ، فيقال لهم : إذا كان ذلك مؤديا إلى التذاذ الحى وتألمه أو إلى غمه وسروره أو التذاذ واحد وتألم آخر ، فمن الفاعل له ؟ فلا يخلو القول فيه من وجوه . إما أن يقولوا : لا فاعل له ، أو إن فاعله النور أو الظامة ، أو إن له فاعلا ثالثا . فإن قالوا : لا فاعل له ، لزمهم مثله في كل خير وشر ، وفي ذلك إبطال طريقهم إلى القول بالاثنين . وإن قالوا : فاعله النور ، نقض قولهم إنه لا يضاف إليه ما يؤدي إلى ألم وغم . وإن جاز ذلك فيه ، جاز أن يضاف نفس الألم والغم إليه ؛ لأن ما أدى إليهما في حكمهما . وإن قالوا : إن فاعله الظامة فقد أضافوا إليها ما يؤدي إلى سرور ولذة ؛ وتجوز ذلك بوجوب تجويز إضافة اللذة والسرور إليهما . وإن قالوا : / إن له فاعلا ثالثا ،
١٧
تقضوا قولهم بالاثنين .

وأما المزيونية فإن إضافتها ذلك إلى الثالث لا تصح ؛ لأن من قولها إن الخير من فعل النور والشر من فعل الظامة ، فما أدى إليهما يلزمهم إضافته إليهما . ومتى أضافوا ذلك إلى الثالث ، لزمهم إضافة كل خير وشر إليه ، وفي ذلك إخراج النور والظامة من أن يقع منهما شيء لطبعهما . وعلى هذا الوجه يلزمون الكلام في الظامة إذا أرادت التشبث بالنور وتشبث به ، لأن ذلك يؤدي إلى فرحها وغم النور ولذلك قالوا : إن الظامة تطلب التشبث عند نظرها إلى صفاء النور وطيب ريحه وإن النور يطلب التخلص منها . وكذلك القول في التخلص النور من الظامة لأن ذلك يوجب مدحه واغتمام الظامة . وهذه طريقة بينة في هذا الباب .

ويقال لهم : أليس المرید للخلاص هي الجملة ، وكذلك النكاره ؟ فإن قالوا :
٢٠
إنها الجملة ، فقد أضافوا الشر والخير إليها ؛ وإن قالوا : إن المرید بعض الجملة ، والنكاره

بعض آخر ، لزمهم أن تكون الجملة مرئدين وأن لا تصرف بإرادة^(١) واحدة .
ويلزمهم على طريقته أن لا تحصل للجملة الحية منا صفة واحدة ، وأن
لا يجوز خروجه عن صفة قد استحقها ، وأن يستحيل وقوع الفعل الواحد منها ،
وأن لا يوجد في العالم من أحسن ثم أساء ، أو علم ثم جهل ، أو عدل ثم ظلم ،
أو أراد الشر ثم ندم ، أو وعد فأنجز ثم وعد فأخلف ؛ وما أدى إلى جحد ذلك
مع ظهوره يجب القضاء بفساده .

على أنه يلزمهم إن قالوا إن حيز^(٢) النور غير حيز الظلمة ، ولا بد لهم من ذلك ؛
لأنه إن كان حيزهما واحداً فليس هناك تمازج جواهر لجوهر . فإذا لم يكن هناك
تمازج ، فهما جوهر / واحد في الحقيقة ؛ وذلك يوجب عليهم القول بأنهما فاعل
واحد ؛ وذلك نقض مذهبهم .

ويقال لهم : فيجب أن يفصل النور بينه وبين ما جاوره من الظلمة ؛
لأن من صفته العلم بطبعه ، كما أن من صفته فعل الخير . وهذا يوجب أن يعلم
أحدنا إذا أحسن من المحسن ويفصل بينه وبين غيره من أجزاء الظلمة . ويجب
على هذا الوجه أن يجب الذي يقع الخير منه وهو بعض جملة خروجه من جملة
ومفارقة لها ليتخلص من المزاج . وذلك مما يعلم الإنسان من نفسه خلافه .
ويقال لهم : خبرونا عن الحى ، أي جاز خروجه من كونه حياً ؛ فإن أجازوا
ذلك ، لزمهم أن يكون حياً لمعنى : ولزمهم تجويز خروج النور من كونه نوراً
وكونه خيراً ، كما جاز خروجه من كونه عالماً حياً ، وإن كان كل ذلك للطبع ؛
وإن لم يجزوا خروجه عن كونه حياً ، فيجب أن يكون في كل وقت وجد
حساساً دراكاً عالماً مميزاً كـ الآن .

(١) بإرادة : إرادة م . (٢) حيز . . . حيزهما : خير . . . خيرهام .

وهذا يؤدي إلى أمرين فاسدين : أحدهما أنه يوجب أن يكون الواحد منا ذا كراً لسائر أحواله ^(١) . وعلى هذا الوجه ألزمهم شيوخنا ، رحمهم الله ، أن يكون النور الممازج يذكر من نفسه حال خلاصه وحيث كان مبيناً غير مأسور كما يذكر المحبوس في السجن الوقت الذي لم يكن محبوساً فيه ، ويفصل بين حاله الآن وبين حاله من قبل ، على منهاج ما ألزموا أصحاب التناسخ على قولهم بأن الطفل كان مكلفاً من قبل ثم نُسَخ . والوجه الثاني أنه يلزمهم نفى الموت / ومن قولهم أن الظلمة مميتة ضارة . وقد علمنا أيضاً من غير جهة موافقتهم حدوث الموت وخروج الحي من كونه حياً ، فيقال لهم : خبرونا عن هذا الموت . هو ^(٢) من فعل النور في نفسه ، أو في نور غيره ، أو في ظلمة هو ، أو من فعل الظلمة في نفسها ، أو في ظلمة أخرى ، أو في النور ؛ لأنه لا يمكنهم أن يقولوا : إنها يفعلانه في شيء ليس بنور ولا ظلمة ؛ فقد علم أن الموت تفوت معه اللذات أجمع ، فلا يمكن أن يقال إنه خير . فيجب أن يكون إن فعله النور أن يكون فاعلاً للشر . وإن قالوا : إنه كما يفوت معه اللذة فكذلك يفوت معه الألم والغم ، قيل لهم : فيجب أن يكون خيراً شراً وأن لا يصح أن يفعله نور ولا ظلمة . وكذلك إن قالوا : إن الظلمة تفعله ؛ فيلزمهم على كل حال أن يكون النور قد مات أو الظلمة قد ماتت ، وفي ذلك نقض قولهم إنها حيّان لطبعهما . وإذا جاز ذلك فيهما جاز خروجهما من جوهرهما وطبعهما ، وذلك يهدم القول بالتثنية .

وبعد فإنه يلزمهم إذا وصفوا الظلمة بأنها حية أن يصفوها بصفة الإدراك والعلم والقدرة ^(٣) ، ولولا ذلك لما صح منهم أن يصفوها بالفعل وبأنها علمت بالنور وأحواله فطلبت التشبث به ومحاربتة ، على ما يهذون به ، فيقال لهم : إذا

(٢) هو : - م .

(١) أحواله : أجزائه م

(٣) والقدرة : - م .

- جاز أن تساوى النور في كونها حية عالمة ، فهلا صح أن تساويه في كونه خيراً
فاضلاً ، وفي ذلك إبطال مذهبهم . ويلزمهم على هذه الطريقة أن يصفوا النور
٢١٨ ظ بكل ما يصفون / به الظلمة والظلمة بكل وصف يختص به النور من حيث
سوا بينهما في كونهما حيتين عاليتين مدركين فاعلين ، وفي ذلك هدم
مذهبهم ، ويلزمهم إبطال قولهم بتباينهما ؛ لأن حالهما إذا كان متساوياً
من كل وجه ، فيجب امتزاجهما أبداً . ويلزمهم لقولهم بخروجهما من التباين
إلى الامتزاج أن يجوزوا عدمهما ، وإن كانا قديمين ، وعجزهما ، وإن كانا
قادرين لطبعهما واتقلاب طبع كل واحد منهما عما هو عليه ، فيصير الخير
منهما شريراً والشرير خيراً ، كما جوزوا الامتزاج بعد التباين والتباين
بعد الامتزاج . على أنه يلزمهم إذا أثبتوها فاعلين أن يكونا قادرين . وإذا
كانا كذلك ، فيجب أن يقع الفعل منهما باختيارهما ، لأنه ليس وقوع
الفعل لا من فاعل بأبعد من وقوع فعل لا من مختار إذا كان عالماً^(١) . ومتى قالوا
إن الفعل يقع بالطبع أريناهم أن في الأفعال ما يقع بحسب اختيار الفاعل وكلناهم
بما تقدم ذكره على أصحاب الطبائع . على أن أحدهما قد يؤثر الفعل على ضده
ويترك الفعل إلى خلافه مما كان يصح أن يفعله ؛ وفي ذلك إبطال القول بالطبع .
١٥
على أن من قول بعضهم أن النور المازج للظلمة ، إذا غلبت الظلمة وطال
مكثته ، وقع منه الشر ، وذلك يوجب عليهم جواز وقوع الشر من النور والخير
من الظلمة ، ويبطل سائر ما يتعلقون به من أن ذلك يقع منهما بالطبع ، فلا يجوز
تغيرهما عما يقتضيه طبعهما ، ويلزمهم أن يجوزوا غلبة النور على الظلام ، فيقع منه /
٢١٩ و الخير . وتقضى سائر ما ألزمناههم يطول ، وما أوردناه منه ينبه على ما تركناه .
٢٠

فصل

في ذكر شبههم والجواب عنها

أحد ما تعلقوا به أن الخير والشر يستحيل ، مع تضادَّهما ، وقوعهما من فاعل واحد ، كما يستحيل أن يحصل التبريد والتسخين بالشئ الواحد والتبييض والتسويد بالشئ الواحد . واستدلوا على أن الخير يضاد الشر بمثل ما يعلم به أن السواد يضاد البياض والبرودة تضاد السخونة ، وهو استحالة اجتماعهما . قالوا : فإذا وجب إثبات فاعلين لهما ، ولم يصح إثبات محدث للعالم سواه ، فيجب إثبات أصليين قديمين على ما قلناه .

الجواب أنا قد بينّا من قبل أن الخير لا يضاد الشر ، وأن الشئ الواحد قد يقع على وجه يكون خيرا ، وكان يصح وقوعه^(١) على خلافه فيكون شرّاً ، إذا أريد بالخير والشر اللذة والألم أو أريد به الحسن والقبيح ؛ وبينّا أن الشر في الحقيقة هو الضرر القبيح والخير هو النفع الحسن ، وأن الألم لا يوصف بأنه شرّ لكونه ألماً ، ولا النفع يوصف بأنه خير لكونه نفعاً ؛ وبينّا أنهما لا يتضادّان على جملة ولا على محل ولا على الفاعل . وفي ذلك إسقاط تشبيههم ذلك بالتبريد والتسخين . على أنا قد بينّا أن الذات الواحدة إنما استحال وقوع التسخين والتبريد بها ؛ لأن وقوع ذلك موجب ، فلا يصح حصول كلا الصفتين عنها وكذلك التحريك والتسكين والخير والشر / يقعان من الفاعل باختياره ؛ فلا يمتنع في حال واحدة أن يفعل الخير بإحدى يديه والشر بالأخرى . وبعد ، فإن تضاد ذلك يمنع من فعله لهما في حالة واحدة ولا يمنع ذلك في حالين ، كما يجوز

(١) وقوعه : أن يفعل م .

في الجسم الواحد أن يبرد بعد كونه مسخنًا إذا تغيرت الأعراض عليه ؛ وإنما لم يصح أن توجب الذات الواحدة كون المحل محركا مسكنا في حالين ؛ لأن العلة لا يجوز أن توجب صفتين ضدّين لما في ذلك من قلب جنسهما . ومتى عنينا بالمبرد نفس البرودة ، لم يصح أن يكون هو المسخن لهذه العلة . وإذا أريد به الجسم كالثلج والنار ، صحّ فيه ما قدّمناه . على أن الفاعل الواحد ، إذا جاز أن يحرك ويسكن ، ويجمع ويفرق ، ويقوم ويقعد ، ويعلم ويجهل ، إما في حال واحدة أو في حالين ، وفارق حاله حال وقوع^(١) التبريد والتسخين بالشئ الواحد ، فهلا جاز أن يفعل الخير والشر ويفارق حاله فيهما حال التبريد والتسخين ؛ وأكبر ما يجب من سؤالهم تسليم تضاد الخير والشر ؛ وذلك لا يمنع من كون فاعلهما واحدا ؛ لأن الفاعل الواحد قد يفعل الضدّين بعضويه في حال واحدة وبعضو واحد^(٢) .

في حالين .

شبهة أخرى لهم

قالوا : قد ثبت أن كون الفاعل الواحد خيرا شريرا يتنافى كتنافي كونه عالما بالشئ جاهلا به ، فيجب أن يكون الفاعل للخير غير فاعل الشر .

الجواب أن كونه خيرا يفيد كثرة وقوع الخير منه وكونه شريرا لا يفيد إلا كثرة وقوع الشر منه / وقد بينا من قبل صحة وقوعهما جميعا من فاعل واحد ، نحو أن يتصدق بإحدى يديه ويلطم غيره بأخرى ، وبيننا أن ذلك لو تنافى في حال لم يتنافى في حالين ، كما لا يتنافى كونه عالما جاهلا في حالين ، وبيننا أن ذلك بمنزلة كونه محركا مسكنا وجامعا مفرقا وقاعدا قائما ومريدا كارهيا ، فإذا لم يتناف ذلك

٢٢٠ و

(١) وقوع : م .

(٢) وبعضو واحد : نسخ .

في حال أو في حالين ، فيجب أن يجوزوا مثله في كونه خيراً شريراً ، وفي ذلك إسقاط السؤال . ومتى صح وقوعهما جميعاً منه على ما ذكرناه ، جاز أن يكثر من الشر ومن^(١) الخير أيضاً ، ويكون خيراً شريراً لا كثراره منهما ، كما جاز أن يفعلهما ، وإن لم يكثر منهما .

شبهة أخرى لهم

قالوا : لو صح كون الفاعل الواحد خيراً شريراً ، لصح كونه ممدوحاً مذموماً مستحقاً للتعظيم والتبجيل والاستخفاف والإهانة ، فإذا تضاد ذلك ، وجب استحالة كونه خيراً شريراً ، فيجب لذلك إثبات فاعلين وأصلين أحدهما يكون منه الخير والآخر يكون منه الشر .

الجواب أنا قد بينا من قبل أن ما له استحالة كونه مستحقاً للمدح والذم والتعظيم والإهانة لا نحيل كونه خيراً شريراً في حالة واحدة ، لأن ذلك يتناقض وجوده من جهة مستحق واحد لأمر يرجع إلى استحالة قصده إلى كلا الأمرين وليس كذلك صحة وقوع الخير والشر منه في حالة واحدة . وقد بينا أن وقوع الخير والشر منه لا يوجب استحقاق المدح والذم ، لأنه لا يمتنع وقوع الإيجاب فيهما فيخرج من^(٢) أن يستحقهما جميعاً / لتساويهما أو أن يستحق أحدهما لزيادة^{٢٢} الآخر عليه ، وبيننا أن تعلقهم بذلك يوجب عليهم تجويز وقوع الخير والشر من الفاعل الواحد في حالين . ومتى أحالوا ذلك بأن الخير يقع بالطبع والشريع بالطبع ، فلا يصح في ذات واحدة أن تختص بكلا الطبعين ، قيل لهم : هلا جاز ذلك كما جاز أن يختص بطبع واحد يقتضي التباين ثم المزاج والمزاج ثم الخلاص والحركة

(١) ومن : أو من م .

(٢) يعني : مدح .

ثم السكون ؟ وبعد فقد يتبين أن الفعل لا يصح وقوعه بالطبع ؛ ولا بد من أن يقع بالاختيار . وكل ذلك يسقط ما قالوه .

ولسنا نحيل كون الفاعل الواحد ممدوحا مذموما ، وإنما نحيل كونه مستحقا لكلا الأمرين . ولذلك يصح من أحد الرجلين أن نذمه ومن الآخر أن نمدحه ؛ وذلك يسقط كل ما تعلقوا به .

شبهة أخرى لهم

قالوا: إذا صح لكم إثبات قديم لا يجوز وقوع الشر منه ، ويختص بوقوع الخير منه ، فهلا صح ما قلناه في الأصلين ، وأن أحدهما يختص بوقوع الخير منه ، والآخر بوقوع الشر منه ، وأن يستحيل أن يقع من كل واحد منهما ما يجوز أن يقع من الآخر ؟

الجواب : أن القديم تعالى يجوز أن يفعل الآلام والملاذ ؛ فقد أجزنا أن يفعل ما يسمونه خيرا وشرًا . على أنه يصح منه وقوع ^(١) الشر في الحقيقة عندنا ؛ وإنما لا يؤثره ولا يختاره لكونه عالما غنيا . وذلك يسقط تعلقهم بذلك ، لأنه يلزمهم تجويز وقوع الشر من النور وأنه لا يختاره . / وفي ذلك إبطال قولهم إنه خير لطبعه وإنه ضد للشرير . على أن الفاعل منا قد ثبت أنه يفعل الخير والشر ويقصد إليهما ، فلم صاروا بأن يحملوا قولهم على ما يقولونه في القديم تعالى ، وإن كانوا لا يقرون به بأولى من أن يحملوه على الواحد منا في الشاهد ، وذلك ينقض مذهبهم .

و ٢٢١

شبهة أخرى لهم

قالوا : قد ثبت أن النور والظلمة يحدث فيهما ومنهما فعل ، فإنهما لا يفعلان لغيرهما ولا لداخل يدخل عليهما ، فيجب أن يقع ذلك منهما لأنفسهما ولجواهرهما . وهذا يوجب ما ذكرناه من وقوع الخير والشر منهما طباعا .

الجواب : أنا قد بينّا أن النور والظلمة لا يجب كونهما فاعلين ولا يصح ذلك منهما^(١) أصلا ، وبينّا أن الفاعل يفعل لكونه قادرا ويقدر إذا كان جسما لأجل معنى ، لو عدم الخروج^(٢) من كونه قادرا ، وبينّا أن الفاعل منا يفعل بالاختيار لا بالطبع ، وبينّا أن الخير والشر جميعا يقعان منه ، وكل ذلك يسقط ما قالوه .

وبعد ، فإن ما ذكره ، لو صح ، لم يمنع من إثبات قديم واحد أحدث الظلمة والنور وطبعهما على الوجه الذي ذكره . فالتوصل بما قالوه إلى أصليين قديمين لا يصح .

شبهة أخرى لهم

قالوا : الذي يدل على أن الأشياء من أصليين متضادين أنا وجدنا الأجسام على ضربين : إما أن تكون ذوات ظل ، أو لا ظل لها . وقد وجدنا الأبدان الغليظة ذوات الظل ، لأنها تنفي الضياء بظلمتها الذي تطرحه ، ولا / ينفي الشيء ٢٢١ ظ إلا ما ضاده . ومتى لم يكن لها ظل ، بل وجب بوجودها نفي الظل ، كالشمس وغيرها ، علم أنه يضاد الظلمة ، فعلمنا أن الأول ظلام ، والثاني نور ، ولم يكن في الأجسام ثالث سوى هذين ، فجعلنا الأشياء من هذين الأصليين ، وأضفنا الخير

(١) منهما : فيهما خ .

(٢) لو عدم الخروج : أو عدم الخروج م .

إلى النور والشر إلى الظلمة ، لاختصاص النور بالأحوال الحسنة والظلمة بالأحوال القبيحة .

الجواب أن ما ذكره يوجب انقسام الأجسام على قسمين ، وليس فيه دلالة على أنهما قديمان ، ولا على أن الخير والشر منهما ، بل لا يدل ذلك على كونهما حيّين أو قادرين أو فاعلين ، فيقال لهم : وما في نفى النور للظلمة وفي نفى الظلمة للنور ما يدل على أن الخير يقع من النور والشر يقع من الظلمة ؟ وما الذى ينكر من اختصاصهما بما ذكرناه ، وإن كانا محدثين مدبرين ؟ وبعد ، فإن هذه العلة توجب أن تكون الأجسام كلها من جوهر الظلمة ، إلا الشمس والقمر ، لأن ما عداها ذوات ظل ، وذلك ينقض عليهم . وسق زعموا أن الأرواح التى فى الأبدان من النور، لزمهم أن تكون عالمة بموضعها ومحبة لمفارقتها ١٠ للأبدان التى هى الظلمة ، وذلك مما نعلم من أنفسنا خلافه . على أن ما بيناه من جواز وقوع الخير والشر من واحد إلى سائر ما تقصينا به يبطل هذا القول ، وما دللنا به على حدوث الأجسام وعلى أن الفعل لا يقع إلا بالاختيار ، وعلى نفى الطبع يسقطه / أيضا . ٢٢٢و

شبهة أخرى لهم

١٥

قالوا : قد وجدنا الشاهد من حقه أن يدل على الغائب ؛ وقد علمنا أن كل ما نجده لا يخلو من نور وظلمة كالليل والنهار ، فيجب أن يدل على أمر من جنسهما ، لأنه لا يجوز أن يدل الشئ على خلافه ، ولأن الشئ لو دل على خلافه ، لدل على خلافه من كل وجه ، وهذا يبطل دلالة الموجود على موجود ، فيجب أن يدل على جنسه . وهذا يوجب إثبات أصليين : نور وظلمة ، ويوجب القول ٢٠ بأنهما كانا متباينين من حيث علمنا أن النور متى خلا مما يوجب وقوفه فقد صعد

لطبعه ، وكذلك الظامة ترسب سفلا . فيجب إثباتهما فيما لم يزل متباينين على ما قدمناه .

الجواب أن ما ذكره لا يدل على إثبات أصلين قبل وجود ما وجدناه من النور والظامة . لأن الشئ لا يدل على مثله ، ولا يجب القضاء لأجل وجوده على وجود مثله من قبل . وقد دللنا على فساد هذه الطريقة في الاستدلال بالشاهد على الغائب من قبل ، وبيننا أن القول بها يؤدي إلى أن يدل الشئ على أمثال لا نهاية لها ، وبيننا أن ذلك يستحيل ، وبيننا أن الشئ إنما يدل على غيره لتعلقه به كمتعلق الفعل بالفاعل إلى ما شاكلة وأن ذلك لا يصح في دلالة النور على مثله ، وذلك يستلزم هذا الاستدلال . على أنه لو دل على مثله لم يوجب كون ذلك المثل قديما ، لأن الفعل يدل على فاعله ولا يدل على كونه قديما ، فمن أين أن الأصلين / قديمان ؟

ظ ٢٢٢

وبعد ، فإن محصول قولهم أن الشئ يدل على نفسه ، لأن عندهم أن هذا النور هو النور الذي كان من قبل ، وأنه القديم ، فكيف يصح القول بأنه يدل على نفسه ؟ ومتى قال إنه يدل بوجوده الآن على أنه قد كان موجودا في كل حال ، فقد بينا فساد هذه الطريقة على الدهرية .

على أن ما اعتلوا به يوجب عليهم القول بأن النور لم يزل ممتزجا للظامة ، لأنه لم يوجد إلا كذلك ، ولم يوجد نهار أيضا إلا ويتعقبه ليل وظلام بحيث هو فيه ، فيجب أن لا يثبتوا النور والظامة إلا على هذا الوجه . وفي ذلك إبطال قولهم بأنهما كانا متباينين . امتزجا .

على أنا لا نسلم لهم أنه ليس في الأجسام إلا النور أو الظامة ، لأن في الأجسام ما يختص بصفة ثالثة وهو الأكثر منها . ومتى أرادوا بالظامة ما طرح الظل والنور

ما نفاء ، فذلك منهم غلط في العبارة ، لأن النور المعقول عند من يتكلم بذلك ليس هو ما قالوه . على أن الشيء الواحد قد يطرح الظل إذا وجد هناك ما هو أضوأ منه ، وينفى على وجه آخر الظل ، وذلك يبين من حال الأجسام . وهذا يوجب عليه القول بأنه ليس بنور ولا ظلمة ، وكل ذلك يبين فساد هذه العلة .

شبهة أخرى لهم

ربما تعلقوا في تصحيح مذهبهم بأن العالم المنقسم إلى النور والظلمة لا يجوز أن يكون له محدث قديم^(١) : لأنه لو كان له محدث قديم ، لم يصح أن يفعل إلا لاختلاف يقع أو دفع مضرة ، وذلك يوجب كونه جسماً محتاجاً ، لأن الفاعل لا يعقل كونه فاعلاً إلا على هذا الوجه . فإن قلتم إنه فعل ذلك بالطبع ، لزمكم القول بقدم الأجسام ، وذلك يبطل القول بأن لها محدثاً ، وإذا بطل بذلك وبغيره أن لها محدثاً ، وجب كونها قديمة ، وإذا صح ذلك فيها ، وجب اختصاص النور منها بما ذكرناه والظلمة بما وصفناه . وفي ذلك تصحيح ما تقول به من الأصليين القديمين .

الجواب أن ما تعلقوا به من نفي المحدث قد بينا فيما تقدم فساداه ودللنا على أن الفاعل قد يفعل الحسن لحسنه ، وأن ذلك موجود في الشاهد ، وأن المحدث لا يصح أن يحدث الأفعال بالطبع ، وأسقطنا كل ما يتعلق به في ذلك . وإذا بطل ما طعنوا به في إثبات المحدث القديم وإثبات الأجسام محدثة ، فقد سقط ما قالوه .

(١) قدم : م

وبعد ، فليس إذا بطل المحدث القديم^(١) ، وجب صحة مذهبهم ، بل ذلك يوجب الشك والتوقف ، إلا أن يبين بدليل مستأنف القول بإثبات أصليين قديمين ، إلى سائر ما يقولونه ، وإلا فليس ما قالوه بأولى من أن يتعلق أصحاب الطبائع وأصحاب الدهر بمثله في تصحيح مذاهبهم .

وكل ذلك يسقط ما تعلقوا به . ونحن نعطف الآن على ما حكيناه عنهم فنشير إلى إفساد ما تشبه الحال فيه .

(١) القديم : م